

وعليه فلا سوغ لتترك الواو ثابتهما سلمنا انه حال
 لكن صاحب هذا المذهب الذي اشار اليه الشارح
 وهو عبد الفاعل انما صرح بان تترك الواو من الجملة طالما
 كثيرا اذا وقعت عقيبها حال مضمرة كالبيت المذكور في الجار
 والجمهور وان لم يكن عمله كما عبر الشارح لكنه انما
 اشترط ذلك في كثرة الترتيب لا في جواز كافي
 كلام الشارح لكن قد يجاب عن الوجه الاول
 بان فكلية خروج مخارج السوط وكونه حال لا في ذلك
 فامل **ولم تسكن الثانية** اعلم تحركت وسواء
 تحرك ما قبلها ايضا او سكن **فله احكام اخرى**
 ان المتحركة بعد ساكنين يبدل ان وقعت موضع
 كسبا نحو قطير فواقتول فيه قرأ والاصل قرأ
 ويصح ان وقعت موضع العين نحو سأل الازعام
 وبعد متحركة يبدل ان وقعت لاما بام مطلقا فتحا
 ارضها او كسبا وكذا يبدل ياء ان وقعت غير لام
 مفتوحة بعد كسرة ثم ايم بكسر الياء اصله ام
 اوفحة نحو ايم جمع امام اصله امة اوفحة نحو
 مضارع ايمه او جعلته بين اصله ان وتبدل وا
 ان وقعت ايضا غير لام مضمومة بعد ضمة نحو ايم ايضا
 انتهى

اصله ام اوفحة نحو اوب جمع اب وهو الموحى اصله
 اب او كسوة نحو اور ايضا اصله ام وقعت مفتوحة
 بعد فتحة نحو اور جمع اصله ادم اوفحة نحو اور يدم نصف
 ادم اصله ادم والله اعلم **لا ينيف بهذا الكتاب**
 وانما ذكرناها نحن لان النبيه عليها لوجب للنفس تشوقا
 اليها فاذا لم يذكر كان في النفس شيء من التحسس على قول
 ذلك **بل نقل حركة اليم اليها** قد يجاب عن النظر المذكور
 بان الاصل المذكور في المتن عارضة في ايمه الازعام
 والازعام مقدمه على الامالك والنقل من مضمرات
 الازعام خرجت لغيره بان عن الاصل المذكور فان قلت
 النفاذ غير متعين في حصول الازعام لجزء الازعام مجرد
 الحركة ثم يقع اعلان الحرف الثانية قبلها الفاعل القاء
 ولا محذور في التقاء الساكنين على هذا الوجه كما مر
 اذا كان الازعام مقدما على الامالك فلماذا عينا بدون
 نقل لزوم التقاء الساكنين على حده فتأمل ثم رأيت
 لان هشام الانصاري في توضيحه قريبا ما ذكرناه
 قال في فصل الابدال الالف من اختها والياء بعد نقل
 اقوال في اصل ايمه ما نصه ويلزم او لا تقدم الاعمال
 على الازعام والمعروف بالعكس يدل على ابدال همنه ايمه